تخيل التحول الاقتصادي النسوي

مع التركيز على الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

تقرير حصاد رحلة التأمل
كانون الأول ٢٠٢١

سيجيء يَوْمٌ آخرٌ

سيجيء يَوْمٌ آخرٌ , يومٌ نسائيٌّ
شفيفُ الاستعارةِ , كاملُ التكوين ,
ماسيٌّ زفافي الزيارةِ مُشْمِسٌ‘
سَلسٌ ‘ خَفيفُ الظلِّ. لا أحدٌ يُحِسُّ
برغبةٍ في الانتحار أَو الرحيل. فكُلّ
شيء, خارج الماضي, طبيعيٌّ حقيقيٌّ‘
رديفُ صفاته الأولى. كأنَّ الوقتَ
يرقد في إجازته... ((أَطيلي وقت زينتك
الجميلَ. تشمَّسي في شمس نَهْدَيْكِ الحَرِيرِيَّين‘
وانتظري البشارةَ ريثما تأتي. وفي ما
بعد نكبرُ. عندنا وقتٌ إضافيٌّ
لنكبر بعد هذا اليوم....))/
سوف يجيء يومٌ آخرٌ‘ يومٌ نسائيٌّ
غنائيٌّ الإشارة‘ لازورديٌّ التحيةِ
والعبارة. كُلُّ شيء أُنثويٌّ خارج
الماضي. يَسيلُ الماءُ من ضرع الحجارةِ.
لا غُبَارَ‘ ولا جَفَافَ‘ ولا خسارةَ
والحمامُ ينامُ بعد الظهر في دبّابة
مهجورةٍ إن لم يجد عُشّاً صغيراً
في سرير العاشِقَيْن...

محمود درويش

جمّعت هذا التقرير ريحانا تيبار (من بلوم للاستشارات)، وأمار نجهوان (من أوكسفام كندا) وداكوتا بورتر، وقد وجه العمل وساهم في إنتاجه المجموعة الاستشارية العالمية لمشروع التحول الاقتصادي النسوي، بدعوة من أوكسفام كندا.

جدول المحتويات

01 زيارة للمستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

02 نبذة عن شروع التحول الاقتصادي النسوي

03 توضيح السياق

10 أسس الاقتصاد النسوي

13 رؤية

زيارة للمستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، اجتمع اقتصاديون ونسويون وناشطون وصناع تغيير من مجمل أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رحلة، هدفت إلى إعادة تخيل عالمنا عبر التحولات الاقتصادية النسوية. وقد رغبنا في تشكيل رؤية جمعية وطرح بدائل اقتصادية من شأنها التحول إلى تغيرات في السياسات. وسعينا إلى تعزيز التواصل وإلهام الناشطين في الحراك في عملهم من أجل التغيير في مجمل مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد بدأن رحلتنا من واقع الإيمان بقوة الخيال لإنارة طرق صيرورة جديدة نسهم معا في إنشائها.

معا، تخلينا الصعود إلى آلة الزمن، فانتقلنا إلى العام ٢٠٤١، عندما ازدهر اقتصادنا النسوي المتحول. وقد تأملنا في الرحلة كل على حدا لنتخيل هذا العالم المتحول. ثم عدنا لاجتماعنا لتنشارك برؤانا الفردية، ونتواصل بأفكارنا ونبدع الفنون لرؤانا الجمعية. وقد قدم المشاركون نصا حول قضايا اقتصادية نسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقصائد أصلية، ويشتمل هذا التقرير على الرؤى الجماعية للمشاركين معنا.

الخلفية نبذة عن شروع التحول الاقتصادي النسوي

كشفت جائحة كورونا قسوة انعدام المساواة في مجتمعاتنا وعززت هذه الفجوة، فعلى مستوى العالم أتت الجائحة بآثار اقتصادية وصحية واجتماعية غير متناسبة على النساء، لا سيما النساء من مجتمعات السود، والسكان الأصليين، والمجموعات العرقية، والمهاجرين الداخليين والنازحين واللاجئين والنساء ذوات الإعاقة أو ذوات الهويات الجنسية المغايرة. وتكبدت النساء العاملات أعلى مستويات فقدان الوظائف مع زيادة في أعباء العناية الواقع على كاهلهن. لا يمكن أن يكون «بناء مستقبل أفضل» مجرد تمرين لإعادة بناء ما كان سابقا. بل علينا الآن أن نفكر في نموذج اقتصادي جديد ومتحول يركز على الصحة ورفاه المجتمعات والاقتصادات وعلى كوكبنا.

يحتاج العالم إلى تحول اقتصادي يضع النوع الاجتماعي والعدالة الاقتصادية والمناخية والقيادة النسوية في محور التركيز، ويحول نموذجنا الاقتصادي إلى نموذج مساواة وإنصاف وشمولية واستدامة. فالغرض من مشروع التحول الاقتصادي النسوي هو إعادة تخيل عالمنا عبر التحولات اقتصادية النسوية، وتعزيز الصلات، وإلهام الناشطين في الحركة في عملهم من أجل التغيير، ودعم التوصل إلى رؤية جماعية وتطوير البدائل الاقتصادية التي من شأنها التحول إلى تغيرات في السياسات.

المجموعة الاستشارية للمشروع تتكون من مجموعة عالمية من الناشطات في التنظيم النسوي، والمناصرة، ومن اقتصاديات وباحثات ومفكرات يتعاون لوضع رؤية لاقتصاد تحولي نسوي. وتقترح المجموعة الاستشارية للمشروع رحلة تأمل تشاركية وشاملة تجمع القيادات النسوية وتلك الساعية لتحقيق المساواة في سلسلة من المحادثات العالمية لوضع العناصر الأساسية لخطة تحول اقتصادي نسوي ترسي أسس نموذج اقتصادي أكثر مساواة وشمولية واستدامة.

خلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، قاد مشروع التحول الاقتصادي النسوي سلسلة من تمرينات التأمل مع ناشطات نسويات من مختلف المناطق للتركيز على الواقع الاقتصادي الشمولي والمجزأ اللازم لإحداث التحول الاقتصادي النسوي.

تظهر رحلات التأمل احتراما لكافة الكائنات ومختلف الحقائق. وتضع الرعاية والتحرر المشترك والاعتمادية المتبادلة في المركز، كما تقر بأن الحرية والانتماء والمساواة والازدهار حق متأصل لكل إنسان. تعرض تقارير الحصاد نظرة على هذه الرؤى.

توضيح السياق

مستقبل اقتصادي نسوي متعدد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحول وليس التعافي بعد جائحة كورونا

د. ريما ماجد

عرض هذا النص على المشاركين قبل رحلة التأمل الفردية، والتمرينات في المجموعات المصغرة. وهدفت إلى شرح سياق التجمع وتوضيح نظرة عامة لما يلزم من أجل مستقبل اقتصادي نسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في ظل الواقع المظلم والأزمات المتزامنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم، يصبح توسيع مخيلتنا السياسية لتصور مستقبل اقتصاد نسوي خطوة أساسيا في مسيرتنا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والانعتاق. لا يتعلق الأمر ها بمجرد «التعافي» بعد الجائحة والعودة إلى النظام القديم الذي اتضح أنه خذلنا. الأمر هنا يتعلق بتحويل بنى اقتصاداتنا لخلق مجتمعات أكثر عدلا وشمولية للجميع. لهذا، من الحتمي أن نتمكن من تخييل وتحقيق نظم سياسية واقتصادية بديلة تعنى بقيمة الإنسان وتحافظ على البيئة وتحل فيها العدالة الاجتماعية.

بينما يتم التعامل غالبا مع القضايا الاقتصادية على أنها مسائل معقدة وتقنية بحاجة لخبراء ومختصين، فإن نهج الاقتصاد النسوي السياسي يعرض طريقة أخرى للنظر في الواقع الاقتصادي الحالي وتخيل مستقبلنا الاقتصادي الممكن. ويتميز عن النهج التقليدي بناحيتين رئيسيتين، وهما: (١) أولا، نظرا لتبعات السياسات الاقتصادية على حياة الناس اليومية أبسط وأوضح مما جعلونا نعتقد، فإن المناقشات الاقتصادية يجب أن تفتح أمام الجميع وأن تعطي الأولوية لأصوات واحتياجات المجموعات الأكثر انكشافا في المجتمع. (٢) ثانيا، من الضرورة بمكان معالجة القضايا الاقتصادية

بالتركيز على النواحي الاجتماعية والبيئية والسياسية بما أنها مجالات متداخلة ولا يمكن فهمها أو تحليلها بمعزل عن بعضها البعض. من هنا، فإن تخيل مستقبل اقتصادي بديل والعمل نحو تحقيقه من منظور نسوي يستدعي منا التفكير خارج أطر الرأسمالية النيوليبرالية، والتركيز على العدالة والرفاه بدل من الربح وتراكم الثروات. ويبقى التحدي نقل مجتمعاتنا نحو هذه التحولات الضرورية.

يكتسب هذا النهج في الاقتصادي السياسي النسوي أهمية عالمية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرا للمؤشرات السياسية والاقتصادية المقلقة. تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسب البطالة في العالم، خاصة بين الشابات. في تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للمرأة في العام ٢٠٢١، ورد أن البطالة بين النساء في الدول العربية أعلى بثلاثة أضعاف من المعدل العالمي، وأعلى بنحو ٥٠٪ من البطالة بين الشباب الذكور. رغم زيادة حصول النساء على التعليم، إلا أن مشاركتهن في سوق العمل ما زالت الأدنى على مستوى العالم (١٨,٤٪ مقارنة مع المعدل العالمي البالغ ٤٨٪). وقد أفضت هذه الظروف إلى احتجاجات كثيرة في المنطقة تمخض عنها سلسلة من الانتفاضات الشعبية والحراك الجماعي منذ العام ٢٠١١. لهذا لا نتفاجأ برؤية النساء في طليعة الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية، كونهن يتحملن العبء الأكبر للنظام الاقتصادي الظالم غير المتكافئ. ولا يتجسد غياب المساواة في البطالة فحسب، بل يتخذ شكل عمل الرعاية بدون أجر أو بأجر متدن، والتمييز في الوظائف وقوانين العمل المجحفة (عدم سن إجازة أمومة على سبيل المثال)، والزواج المبكر، والتمييز في قوانين المواطنة والجنسية، أو نقص إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الجنسية والإنجابية. بالإضافة لذلك، تعج المنطقة بالأنظمة الدكتاتورية والسلطوية، أو الدول الاستعمارية الاستيطانية، أو الدول التي مزقتها الحروب. وقد أتى هذا بآثار وخيمة على حياة النساء والمجموعات المهمشة التي تعاني من العسكرة، والهجرة القسرية، وغياب الأمن أو عدم القدرة على تلبية الاحتياجات والحقوق الأساسية. مثلا، تركز بعض التقارير على كيف أن النساء الحوامل هن «ضحايا الحرب المنسيين». بسبب القيود المفروضة على الحركة بسبب الحرب أو الاحتلال، تم توثيق حالات عديدة لصعوبة الوصول للمستشفيات أو مراكز الرعاية الصحية لولادة الأطفال، بما في ذلك ظاهرة ولادة النساء الفلسطينيات لأطفال على الحواجز الإسرائيلية بدون القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة.

هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر أصلا تدهورت زيادة منذ العام ٢٠٢٠ بفعل انتشار جائحة كوفيد وما تبعها من انهيار اقتصادي في العديد من دول المنطقة. والجائحة، إن فعلت شيئا، فقد كشفت هشاشة النظام واستغلاله للنساء والأقليات في عمل الرعاية. أدت قرارات الحكومات بفرض إغلاق إلى زيادة أعباء الرعاية الواقعة على أكتاف النساء، سواء لرعاية أفراد أسرهن أو لخادمات المنازل. وأتى هذا كله في سياق تراجع دولة الرفاه أو تدخلات الدولة في اقتصاد الرعاية، مع نهج نيولبرالي عام للاستثمار في تعافي القطاع الخاص بصفته المحرك الرئيسي للاقتصاد. فضلا عن ذلك، وثقت الدراسات الأخيرة تصاعد العنف تجاه النساء والمجموعات المهمشة خلال الجائحة. وبذات الشاكلة، تقدر الدراسات أنه في عشية الجائحة، نحو ربع سكان المنطقة العربية يعيشون في حالة فقر، وأن النساء عرضة لمعاناة أكبر من تبعات الجائحة على المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعد النساء هدفا أسهل للاستغلال والانتهاك مقارنة بالرجال، ولهذا واجهن زيادة في معدلات البطالة وعدم كفاية العمل خلال الجائحة، كما تضررت النساء العاملات في القطاع

غير النظام بقسوة بفعل الأزمة الاقتصادية الناشبة. وتظهر التقارير كذلك أن «أهم العمال» وأولئك على تواخم الاستجابة لجائحة كورنا هم عمال الرعاية الذين بمعظمهم من النساء (الممرضات، وعاملات النظافة، وغيرهم)، ويعرض هذا الوضع النساء لمخاطر صحية أعلى. فيما يأتي سوف أستعرض سريعا المجالات الستة الأساسية التي يمكن أن نعالجها في مناقشتنا لطرق التفكير بمستقبل اقتصادي نسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتخطى مجرد التعافي. ولا تعد هذه قائمة حصرية للقضايا، أو مناقشة كاملة للقضية، ولكنها مؤشر على أهم مجالات الاكتشاف في جهودنا النسوية الجماعية لتعزيز فهمنا للاقتصاد وصياغة مطالبنا من أجل تحويله.

تغيير شكل علاقات العمل وإعطاء عمل الرعاية حقه بالاعتراف

عادت مناقشات العمل على مائدة الحوار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتركز على منظور النوع الاجتماعي المتمحور حول عمل الرعاية غير مدفوع الأجر وعلى كافة الأشغال الهشة غير المدفوعة في سوق العمل. وتأججت هذه المداولات بشكل أكبر في المناطق التي تطبق نظام الكفالة والعمالة المنزلية المهاجرة، نظرا لتقاطع الأبعاد الطبقية والجندرية والعرقية عند استغلال هؤلاء النساء العاملات في مجال الرعاية. يتطلب تغيير علاقات العمل باتجاه نسوي أولا الاعتراف بأن عمل الرعاية ما زال لا يحصل على أجر عادل، أو يتم بدون أجر، وأنه أساسي لإعادة إنتاج النظام الاقتصادي وللحفاظ على النظام الاجتماعي. وقد تجلى هذا بشكل أكبر خلال الجائحة حيث تحملت النساء جل عبئها. أما العمال الذين وصفوا ب «العمال الأساسيين» – بمن فيهم الممرضات/ين وعمال/عاملات النظافة والقائمين/ات على الرعاية وغيرهم، فهم في معظمهم نساء وعادة يعملن بدون أجر. وعانت النساء أكثر من غيرهن بسبب الجائحة بسبب سهولة التخلص منهن في سوق العمل نظرا لهشاشة أشغالهن، وأنهن أكثر عرضة للاستغلال وقطع الرواتب والتسريح من العمل. في حين ما زالت المؤشرات في المنطقة تشير إلى اتساع فجوة الراتب بين الجنسين، إذا تصبح معالجة غياب المساواة المتواصل بين الجنسين في العمل أمرا أساسيا عند تخيل مستقبل نسوي للعمل في المنطقة. ومع تشوش الحد الفاصل بين العمل خارج البيت والعمل داخل البيت بفعل التحول الرقمي والتحول نحو التعليم المدرسي عن بعد (ما أضاف عبئا إضافيا على الأمهات) أو العمل عن بعد، بات من الملح بالنسبة للنسويات تطوير نهج والمناصرة من أجل

حماية النساء من الأعباء الإضافية التي سببها هذا التحول على الحياة وسبل العيش. لهذا السبب، تحاجج التقارير التي صدرت مؤخرا بأهمية الحراك النسوي للتركيز على الحق في تشكيل منظمات عمالية ونقابات والمناصرة من أجل حقوق النساء العاملات كونها حقوق إنسان. بالإضافة لذلك، يجب ألا تتغاضى هذه المناقشات حول احتياجات التحول النسوي في علاقات العمل عن حقيقة التركيز العالي للنساء في القطاع غير النظامي، حيث يستدعي هذا الوضع التفكير في التنظيم والنضال من أجل الحقوق العمالية في هذا السياق غير الرسمي المنكشف.

تحويل التنظيم الاجتماعي، والبنى القانونية والعلاقات الأسرية

يرتبط غياب العدالة الاقتصادية تجاه النساء في المنطقة عربية بشكل كبير بالبنى القانونية والتنظيم الاجتماعي للمجتمع وشكل العلاقات الأسرية. ويتضح هذا في قوانين الميراث والحضانة والجنسية والأحوال الشخصية التي تميز ضد النساء في معظم دول المنطقة. يتزامن هذا التمييز مع انتشار النظام الاجتماعي الأبوي الذي يحكم الأسرة والقبيلة وله آثار حاسمة على استقلال النساء الاقتصادي. في واقع الأمر، فإن قدرة النساء على اتخاذ قرارات مستقلة وذاتية بخصوص الزواج والإنجاب والتعليم والعمل والحركة والسفر وعمل الرعاية مقصورة جدا بسبب دور الذكور الكبار في البنية الأسرية. لهذا، يرتبط انعتاق النساء الاقتصادي بشكل كبير بالأسرة وشكل التنظيم الاجتماعي الذي يتحكم بسير الحياة والقرارات. كذلك، تطبق كل دول المنطقة العربية تشريعات لإجازة الأمومة تقل عن المدة التي أوصت بها منظمة العمل الدولية، وهي ما لا يقل عن ١٤ أسبوع لإجازة الأمومة والولادة. ويتفاقم الوضع بسبب عدم جدية التشريعات الناظمة لمكان العمل بحيث تمكن النساء من أخذ استراحة رضاعة، والحصول على مراكز لرعاية الأطفال أو تمديد إجازاتهن عند الحاجة. رغم أن السجال اليوم يوجهنا نحو مستقبل حيث رعاية الأطفال ليست مرتبطة بالنوع الاجتماعي كما هو الحال اليوم، حيث بدأت نقاشات بشان إجازة الأبوة أو إجازة الأبوين، والتحول قصير المدى في قوانين العمل لمنح النساء حقوقا أكبر حاسم في المسيرة نحو تفكيك البنية الأبوية التي تحكم علاقات العمل والعلاقات الاجتماعية في المنطقة. وينبغي أن يتزامن هذا مع تحول في المعايير الاجتماعية والبنى العائلية التي تفكك السطوة الأبوية على حياة النساء والأشخاص ذوي الهويات الجنسية المختلفة، وتتخطى نطاق الأسرة المعيارية التي تهيمن على مجتمعاتنا.

سحب التمويل من العمليات العسكرية (أو الشرطة والجيوش) واستثماره في وضع حد لتجارة السلاح

ومن الأمور المهمة الأخرى التي يتعين على النسويين المناصرة من أجلها لتحقيق مستقبل اقتصادي أفضل هناك تجارة السلاح والعسكرة وتبعاتها على حياة النساء. المنطقة العربية أقل منطقة سلاما في العالم، حيث تسود فيها معدلات عالية من الحروب والنزاعات، مع أنظمة سلطوية متعددة وأرباح ضخمة من تجارة السلاح. وهذا يجعل المنطقة مكشوفة أمام الحروب التي تأتي بعواقب وخيمة على حياة السكان، لا سيما النساء، والأقليات الجنسية، والمجموعات العربية، وذوي الإعاقة والأطفال وكبار السن. من أكثر آثار الحروب وضوحا في المنطقة ارتفاع معدلات الهجرة القسرية والنزوح ما خلق أكبر أزمة لاجئين في العالم. وقد أدى هذا الوضع إلى تحويل علاقات النوع الاجتماعي وأدوار العمالة النسائية في الأسرة (حيث بات عدد كبير من النساء اللاجئات يعملن في الزراعة

أو أعمال الرعاية، بينما بقي الرجال بدون عمل)، بينما ما زالت المعايير الأبوية وأعمال الرعاية تضغط بشدة على أكتاف النساء والفتيات. فضلا عن ذلك، ارتفاع معدلات العسكرة، وانتشار الذكورية السامة، مع ارتفاع معدلات العنف تجاه النساء وزيادة حالات الزواج القسري وزواج الطفلات كلها من نتائج الحرب. وقد حولت هذه السياقات الاقتصادي في دول وتجمعات عديدة إلى اقتصادات تعتمد على المساعدات والمعونة الإنسانية المباشرة، والتمويل المشروط وأطر التنمية المفروضة. لتحقيق مستقبل اقتصادي نسوي ينبغي معالجة السبب الجذري الاقتصادي للعسكرة والتعامل مع صناعة السلاح وأسواقها التجارية.

تخطيط الإسكان والمواصلات بشكل نسوي: تخفيف حدة الطمع وزيادة الاهتمام بالبيئة

من المواضيع الأخرى المرتبطة بالنهج النسوي نجد برامج الإسكان والمواصلات. ومن بين الأزمات المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يظهر موضوع الإسكان الكريم والميسور. وهذه المسألة ذات أهمية نسوية خاصة لثلاثة أسباب رئيسية، وهي: ١- التقسيم الجندري للفضاء بين العام والخاص يجعل البيت عنصرا حيويا في حياة النساء، ٢- رغم أن البيت يفترض أن يكون المكان الآمن للنساء، إلا أن معظم العنف القائم على النوع الاجتماعي يتم في الفضاء الخاص حيث لا تتحكم النساء بظروف سكنهن ولا يحصلن على الاستقلال الذاتي والمسكن الآمن؛ وأخيرا، ٣- مع ارتفاع معدلات النزح المقلقة في المنطقة، بات الإسكان مشكلة أساسية لمعظم اللاجئين الفارين من الحروب في الدول المجاورة حيث يواجهون العنصرية والتمييز ورداءة ظروف المأوى. ومن هنا، يجب الضغط على الحكومات لتوفير مأوى آمن وكريم واعتباره حق. كذلك، فإن تفاقم الأزمات في المنطقة جعل من القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والكهرباء والإنترنت مصدر قلق لكثير من التجمعات ويعرض هذا الموضع المجموعات الأقل حظا للخطر (مثلا، القدرة على الحصول على الكهرباء في الوحدات السكنية أساسي لذوي الإعاقة أو كبار السن). لهذا، فإن النهج النسوي تجاه قضية الإسكان يناصر من أجل مأوى بصفته حق وليس سلعة ويركز على القدرة على الحصول على الماء النظيف والكهرباء والإنترنت بصفتها حقوق أساسية. بالإضافة لذلك، فإن تخيل خطط إسكان نسوية والعمل من أجلها في المناطق الحضرية يؤدي إلى الحق في مساحات خضراء، ومراكز مجتمعية، ومطابخ مجتمعية/ أحياء، ودعم في رعاية الأطفال وكبار السن، وما غير ذلك. كذلك الأمر، بالنسبة لإمكانية الحصول على المواصلات الآمنة والفعالة والميسورة التي لا تشهد تحرشا يعد أيضا من المطالب المحورية في النضال النسوي. وأخيرا، كما بينا سابقا، مع التحول السريع نحو الرقمنة والعمل/ التعليم عن بعد، بات الاتصال بإنترنت عال السرعة ضرورة بالنسبة لكثيرا، وجزءا من مشاريع الإسكان الكريمة التي تحترم الإنسان. بقد هذا القول، فإن المستقبل النسوي هو مستقبل يسعى من أجل القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو منتشر بكثرة في الفضاءات الرقمية والافتراضية اليوم.

القدرة على الحصول على الرعاية الصحية المجانية بسهولة خاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

وتوجد نقطة خامسة ينبغي تخيلها في المستقل الاقتصادي النسوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ألا وهي القدرة على الحصول على الرعاية الصحية، والتغطية الصحية الشاملة، وسهولة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وجميعها مطالب نسوية جوهرية. القضايا المرتبطة بالجسد تتراوح بين العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الاغتصاب والزواج القسري وختان الإناث والحد من حركة الإناث والتمييز/ العنف القائم على النوع الاجتماعي والتوجه الجنسي، وكذلك الأمور المتعلقة بسلوك الملبس للنساء وتنظيم الأسرة ومنع الجمل، وهيمنة الذكور على اختيارات النساء واستقلالهن، كل هذه القضايا لها أثر كبير على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للنساء. ومن هنا، فإن منح النساء سيطرة على جسدهن، وتقديم تغطية صحية شاملة مع خدمات صحية ميسورة يقع في قلب التمكين الاقتصادي للنساء. فالتمييز في الرعاية الصحية أشد حدة في البلاد التي تمت فيها خصخصة هذا القطاع بدرجة عالية بحيث باتت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية مرتبطة ببرامج التأمين الخاص التي غالبا ما تهمل أو لا تغطي العمليات الطبية اللازمة لصحة النساء، مثل فحص سرطان الثدي، وفحوص مسحة الرحم، وغيرها. كذلك الأمر، فإن الوضع أسأ مما نعتقد في التمييز تجاه النساء المهاجرات والعاملات في المنازل من حيث قدرتهن على الحصول على الرعاية الصحية، كما لا تستطيع اللاجئات الحصول على رعاية طبية مناسبة. ظهرت دراسة حديثة شددت على كيفية قيام القطاع الإنسان باتخاذ قرارات اقتصادية على أساس النوع الاجتماعي من شأنها أن تأتي بآثار حاسمة على سبل رزق النساء وأسر اللاجئين. مثلا، مع تراجع تمويل اللاجئين السوريين في لبنان، تم إخراج الفوط الصحية من سلال المساعدات التي يتم توزيعها على عائلات اللاجئين .كذلك الأمر، حتى الأسر التي تتلقى مساعدة نقدية، فإن النساء تفيد بأنها لا تستطيع التحكم بموارد الأسرة ولا يمكنهن وضع أولوياتهن في المقدمة قبل احتياجات الأطفال أو الزوج أو كبار السن في العائلة .لهذا، فإن عدم القدرة على الحصول على الفوط الصحية له عواقب تتخطى موضوع النظافة الصحية – فقد بات هذا الأمر عقبة كبيرة أمام حصول الكثير من العائلات على الدخل حيث إن معظم النساء اللاجئات هن المعيلات الوحيدة لعائلاتهن من خلال عملهن الموسمي في الزراعة .مع عدم توفر منتجات النظافة الصحية للدورة الشهرية، توقفت نساء كثيرات عن التوجه للعمل ما أدى إلى خسارة الدخل، وهذا عرض أسرهن لوضع مالي أكثر هشاشة من قبل .وتصبح النساء فريسة حلقة الظلم المفرغة هذه .لا يمكن أن ينشأ مستقبل اقتصادي نسوي بدون قدرة النساء على الحصول على رعاية صحية مناسبة والتمتع بحقوق كاملة على جسدهن .

إشراك عدد أكبر من النساء النسويات في مواقع صنع القرار

نقطة أخيرة، من أهم المجالات الواجب التفكير بها لتحقيق مستقبل اقتصادي أكثر نسويا هناك وضع نساء نسويات في مواقع صنع القرار. وهذا لن يفيد النساء فحسب ويضع احتياجاتهم في دائرة الحوار، بل سوف يفيد المجتمع برمته حيث سوف تتوجه السياسات نحو العدالة والرفاه بدلا من الخصخصة وتراكم الأرباح. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في المنطقة العربية حيث تمثل النساء الأدنى على مستوى العالم، حيث ما زال دور النساء في السياسة محدودا.

في نهاية الأمر، فإن التحديات الأساسية أمام الأجندة النسوية لاقتصاد المستقبل في المنطقة العربية ليست حكرا على السجال الاقتصادي أو المسائل الفنية، بل ترتبط أيضا بالقرارات السياسية. الإرادة السياسية لجسر فجوة غياب المساواة والتقدم نحو مجتمعات أكثر عدلا واحتراما للبيئة، وتحويل علاقات العمل وقوانين الملكية، وتوسيع برامج الرفاه والحماية الاجتماعية، واحترام حياة الجميع بذات القدر وكل هذه الأمور تقع في قلب البدائل الاقتصادية النسوية. الحل في تعزيز 'الإنساني وليس الربح' والدفع باتجاه 'احترام البيئة بدلا من الطمع' و'الحقوق عوضا عن المزايا' وهذه الشعارات التي نرفعها. من هنا، فإن العائق أمام تحقيق مجتمعات أكثر عدلا وانعتاقا هو عائق سياسي وليس اقتصادي.

أسس الاقتصاد النسوي

بعد أن قدنا رحلة التأمل الفردي، اجتمع المشاركون في مجموعات صغيرة للتشارك برؤاهم الفردية وإنتاج أعمال فنية تنقل رؤيتهم الجماعية بشأن المستقبل. وهذه الأفكار الأساسية التي خرجت من لقاءات المجموعات المصغرة.

القيم/ الممارسات:

1

اقتصادنا النسوي متجذر في قيم وممارسات المحبة والتعاون والمجتمع والفرح والرعاية والمساوة والشمول والعدالة والحرية والأمن واحترام الأرض وكافة الكائنات والسلام/ غياب العنف والراحة.

السلام:

2

االحرب ليست موجودة هنا. توجد طرق مبتكرة لمعالجة النزاعات والانتقال نحو السلام والتضامن والتواصل المتبادل. العالم العربي متكامل ويعمل بتعاون.

اقتصاد عادل وتعاوني:

3

اقتصادنا معاد للرأسمالية. يتما لعمل في اقتصاد منصف وتعاوني من أجل رخاء الجميع. لا توجد علاقة ثنائية مختزلة بين العمل الإنتاجي والإنجابي.

الديموقراطيات النسوية:

4

انظم ديموقراطية شاملة للجميع، النظام الأبوي لا يتحكم بصنع القرار، وليست هناك حاجة للحراك أو الحشد من أجل العدالة.

5 أرض ذات سيادة:

: نحترم ونحمي ونتواصل بعمق مع أرضنا وبيئتنا، ونتعلم منهما. البحار والهواء نظيفة والأشجار والحدائق الخضراء تنتشر في كل مكان ولا توجد صناعات استخراجية.

6 تكافؤ الحقوق والقدرة على الوصول:

يستطيع الجميع الحصول على الموارد والخدمات العامة اللازمة لهم. لا يوجد دخل أساسي عالمي، وحقوق الإنسان تحترم ويتمتع بها الجميع بمساواة.

7 مجتمعات مهتمة:

مجتمعاتنا تركز على الإنسان والطبيعة وخالية من العنف. «الأسرة» تتخطى نطاق الوحدة النووية لتصبح مجتمعية. عمل الرعاية مسؤولية مجتمعية، وتتوفر مساحات في المجتمع لأداء هذا العمل.

8 اقتصادات محلية خضراء:

يتمتع الناس جميعهم بالحرية للتعبير عن أنفسهم بشأن أطياف النوع الاجتماعي والهوية الجنسية، ويشعر الناس بالحرية والتمكن للمشاركة في علاقات غير أحادية وغير ثنائية الجنسانية بجون أي أحكام.

تسجيل جرافيكي

انضمت فنانة للجسلسة لعمل ملخص بصري لتمرين التأمل والمحادثة التي عقدناها.

رؤية

القصيدة رؤية جمعية من رحلة التأمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كتبتها في الورشة أسماء أبو مزيد والموسيقى لمو كلارك. يمكن الاستماع للقصة هنا.

الست مرغمة على التنفس
لا حاجة للشهيق والزفير بالإرغام
يأتي النفس كسجيته
بأزهار وحدائق ومشاهد خضراء تشكل مشهدنا
المعتاد، وليست تصيدا للكنوز

استيقظت مجموعة من الناس
وقرروا حزم حقائبهم والسفر عبر المنطقة العربية
حلم. لا، ليس واقعا.
فالسفر ليس حلما أبدا، ليس هدفا لهؤلاء الناس.
السفر سهل.
خيار بسيط.
السفر بيس مسارا من أماكن يريدون العيش فيها.
الأمر بهذه البساطة، أن تغير عملك أو أن تكون في هذا المشهد.

على الطريق، انتشر الخبر.
موجة أخرى من الإصلاح.
قوة الديموقراطية، باتت أكثر تقدمية وتحولية.
وجوه الساسة لم تكن أكثر تمثلا أبدا مما هي الآن.
واحد منهم يقرأ قصيدة محمود درويش ويفكر – «يا إلهي! هؤلاء الناس في الماضي – ما الذي فكروا به؟»

يبدؤون بالخضرة على مسار الطريق
على طول طريق رحلتهم، ويرون الناس يعملون بيدهم
ليزرعوا الطعام ويتشاركون به محليا
كل شيء محلي
شوارع نظيفة
فرص عمل أكثر، خاصة وأن الناس يهتمون أكثر
ببعضهم البعض.
وجوه أكثر لطفا، أكثر راحة، حيث يعمل الناس بشكل
جمعي.
من الصعب معرفة من يتخذ القرار، فالقرار جماعي.

يرتدي الناس الملابس. لا تشبه آخر صيحات الموضة. بل
هي ما يحتاجونه. شيء يشعرهم بالراحة. لا أحكام على
هذه الملابس. وليس هناك ضرورة لهذا أصلا.
مكان يستطيع فيه الناس السفر والشعور بالأمان.

تتوفر التكنولوجيا. نسمع ضحكة الشباب. الأطفال
يتراكضون ويلعبون بالتكنولوجيا ويعرفون أيضا كيف
يزرعون شجرة.
لا توجد شرطة. أو أي قوى أمن. لا جيش في هذا
المكان.

لا يفكر الناس متى يديرون رأسهم من الخوف. يمشون.
الشوارع مضاءة في الليل والنهار. ويسود الشعور ذاته
– شعور المشي براحة في الشارع.
مراكز الصحة فارغة، ولكنها ليست فارغة لرداءة
الخدمات، ولكن لأن الناس يتمتعون بصحة تغنيهم
عنها. ومن يحتاج الخدمة، يتلقى خدمة ممتازة فور
حاجته لها.